

باسم الله الرحمان الرحيم ،

السيد الرئيس ،

السيد رئيس الحكومة ،

السيدة الوزيرة الوحيدة ،

السادة الوزراء ،

زميلاتي ، زملائي النواب و النواب .

يشرفني أن أعرض أمامكم مداخلة فريق حزب التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة التصريح الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام أعضاء البرلمان .

و قبل الخوض في مضامين هذا التصريح ، يسعدني أن أجدد تهاني حزبنا إلى السيد رئيس الحكومة و أعضاء فريقه على الثقة التي حظي بها بدءا من صناديق الاقتراع التي عبرت يوم 25 نوفمبر الماضي على الإرادة الشعبية الحرة و النزوية ، ثم الثقة التي تفضل صاحب الجلالة بوضعها في شخصكم و في الفريق الذي اخترتموه للعمل بجانبكم ، عملا فضيلة التناوب الديمقراطي و التزاما بمقتضيات دستور 2011.

و ما من شك في أن الأجواء التي نعيشها اليوم تكتسي صبغة تاريخية ، حقيقة لا مجالمة ، لاعتبارات غير خافية ، أهمها أننا بصدد بناء مؤسساتي جديد يعتبر أولى لبنات التحول الذي تعرفه بلادنا ، وستستمر حلقاته تباعا في الشهور و السنوات القادمة تجسيدا للتغيير الذي توافقت عليه مختلف مكونات الأمة و كان منطلقها إقرار دستور فاتح يوليوز 2011 .

و حتى يكون لنقاشنا جدوى ، و لمداواتنا مغزى ، لا مناص من وضع هذه اللحظة في سياقها . فالتصريح الحكومي سيبقى دون معنى إن لم نستحضر كافة العوامل التي أفضت إليه و المراحل التي أسست له . إن نظرة موجزة إلى الوراثة ستفيدنا - لا محالة - لتلمس جذور هذه اللحظة ، فمنذ أواسط التسعينات من القرن الماضي ، بدأ المغرب يجد طريقه نحو التغيير في سياق دينامية مجتمعية شاملة أنتجت دينامية سياسية كان هدفها إعادة تأهيل بلادنا على كافة المستويات ، بدءا بالتطوير المستمر والحديث لتجربتنا الديمقراطية في انسجام و تناغم مع تأهيل الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المؤسساتية و القانونية . و طوال هذه المرحلة كنا شهودا على مجتمع حي ، وضع على البساط كل قضاياها من أبسطها إلى أعقدها ، من شؤون الحياة اليومية البسيطة في الأحياء و الحواري التي انتظم من أجلها المواطنون داخل الجمعيات و النوادي تعبيرا عن تولد وعي المواطنة المسؤولة و التعايش و التكافل ، إلى الأمور الأكثر تعقيدا من قبيل إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية - وضعية المرأة و الأسرة و الطفل - ، و المواجهة الشجاعة لتركة الماضي الحقوقي ، و إعادة الاعتبار لمفهوم التنمية ، و الثقافة و التعدد ، و اللغة و البناء الاقتصادي و دعم مكونات الشخصية الوطنية المغربية لإثبات الذات في سياق دولي متنافس لا يترك مكانا للأمم و الدول الضعيفة .

كانت تجربة التناوب سنة 1998 أولى العناوين السياسية لهذه الدينامية الناشئة لتتلوها بعد ذلك حلقات متسلسلة حقق من خلالها المغاربة مكتسبات لا ينكرها إلا جاحد ، أطرها مشروع ديموقراطي حدائي لا ينكر

فضائله هو الآخر إلا جاحد ، ما دامت المنجزات المحققة في إطاره يقف عليها الجميع بالعين المجردة : الحريات بكل تفرعاتها لم تعد موضوع جدال، صيانة حقوق الإنسان ، حقوق النساء ، الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ... وفوق هذا وذاك ، أسست بلادنا في ظل هذا المنظور أسلوب التفاعل و التشارك و الحوار في كل المجالات كترجمة للإيمان بالمواطن كقيمة سامية تفضي إلى وضعه - عمليا - في قلب سيرورة الدولة و المجتمع نحو التقدم، و التغلب على الإشكالات الموروثة منها و المستجدة .

لسنا هنا بصدد القيام بجرد لكل ما تحقق طوال هذه المدة ، و لكننا نسعى فقط إلى تلمس الخيط الناظم لتطور بلادنا وفق مسار تصاعدي أهلنا لاستقبال المستجدات الداخلية و المؤثرات الخارجية، بثقة في مناعتنا و في قدرتنا على التفاعل إيجابا مع إملاءاتها .

لقد استطاعت بلادنا أن تحسن مسارها في ظل تحولات إقليمية و دولية متلاحقة ، من ثورات تكنولوجية و علمية ، و منافسة اقتصادية شرسة ، و أزمت طارئة و شاملة ، و انتهاء بحراك اجتماعي ديموقراطي إقليمي غير مسبوق .

لقد كان هذا الحراك الإقليمي فرصة المغرب ليختزل كل التراكمات الإيجابية المحققة و يحولها إلى منطلق لإنجاز القفزة النوعية و الانتقال إلى شوط متقدم في مسار التغيير ، فعلى عكس عدد من البلدان الشقيقة و القريبة منا ، التي لم تكن بنياتها المؤسساتية و السياسية و الثقافية مؤهلة لاستيعاب هذا التحول ، مما تمخض عنه من أحداث مؤلمة و دم و دمار لا يزال تفاعلها ينذر بمآسي جديدة ، كانت بلادنا في الموعد ، فعوض أن تعاكس مسيرة التاريخ ، انخرطت فيها بكل ثقة ، كعامل سريع لمسلسل التغيير قصد الانتقال إلى مغرب أكثر انفتاحا على العصر ، بما يحمله من قيم العدل و التقدم و الديمقراطية .

إننا نعتبر هذا المعطى جوهريا بالنظر إلى التجربة المغربية في احتضانها لما يعرف بالربيع العربي ، لأن هذا الاحتضان ، و هذا الانخراط و المواكبة الإيجابية لم تكن فقط تمظهرات لمجرد إرادة سياسية قائمة ، بل و أساسا لأن البلاد كانت قد سبقت إلى بناء تجربتها في التغيير ، و كانت تعمل بحزم من أجل تغيير أعمق و أسرع و لأن المغرب كذلك كان قد حقق الأرضية المؤسساتية و الديمقراطية و التنموية التي تمكنه من مواكبة التحولات الإقليمية ، و هذا بكل تأكيد أكبر إنجاز حققه تبني خيار الديمقراطية و الحداثة.

سيدى الرئيس،

السيد رئيس الحكومة ،

السيدة الوزيرة الوحيدة،

السادة الوزراء ،

السيدات و السادة النواب،

إن النقاء مسار التحديث مع القوة الداعمة والدافعة التي شكلها الحراك الاجتماعي في المنطقة أعطى ثمرته الأولى و الأساسية على شكل دستور جديد للبلاد يؤسس شروط استكمال الحلقات العليا للتغيير الذي ينشده المغاربة ، هذا التغيير الذي يسائل الحكومة التي أمامنا بشكل مزدوج فعلى عكس الحكومات السابقة ، و انطلاقا من خصوصية اللحظة ، على الحكومة الحالية أن تكون أولا تجسيدا للتغيير في ذاتها ، أي في تحالفاتها و تشكيلتها و في منطق تكوينها ، و عليها ثانيا أن تكون تجسيدا للتغيير من خلال منظورها إلى واقع البلاد الذي يتحتم أن يكون منظورا جديدا ينسجم مع درجة و طبيعة التغيير المنشود ، يتولد عنه برنامج حكومي ينقل الطموح إلى مشاريع ميدانية ، و إلى إجراءات ملموسة ، و إلى إجابات واضحة و دقيقة تجعل المواطنين يعرفون مسبقا المسار الذي ستأخذه الأمور في كافة المجالات وفق برمجة واضحة للأهداف و الوسائل و الأجال .

و عليه فإن المسؤولية الواقعة على عاتق الحكومة ليست بالبسيطة و لا العابرة ، و من هنا قصدنا في نعت اللحظة بالتاريخية .

و الأهم من ذلك - سيدي الرئيس - أن استكمال حلقات التغيير رهين بهذه الحكومة ، واستثمار مكسب الدستور مرتبط بها ، بنفس القدر الذي يمكن أن تكون فيه الحكومة - لا قدر الله - عامل انتكاس إن هي لم تزن الأمور بما تستحق من عمق و بعد نظر وكفاءة .

و على أساس ذلك يمكننا أن ننقل إلى مساءلة الحكومة عن خطواتها الأولى ، و ما إذا كانت تترجم بالفعل ما تتطلبه اللحظة .

نخشى - السيد الرئيس - أن يكون حجم الآمال المعلقة على الحكومة أكبر بكثير مما تستطيع التجاوب معه ، فالمؤشرات الأولى لم تكن مشجعة ، سواء على مستوى تحالفاتها و تشكيلها الذي خدشته صراعات الاستوزار و الجري وراء المكاسب الذاتية أكثر مما وسمه الإحساس بجسامة المسؤولية التاريخية، اتجاه انتظارات الشارع ، و اتجاه الحراك كسمة للمرحلة ، واتجاه مستقبل الدولة و المجتمع على حد سواء ، ولسنا نورد هنا سوى ما يعلمه الجميع ، و ما استفاضت وسائل الإعلام في تناقله و التعليق عليه .

كما أن فلسفة التغيير لم تكن حاضرة في التركيبة الوظيفية للحكومة ، فرغم التصريحات التي أدلى بها السيد رئيس الحكومة مباشرة بعد تعيينه في ما يخص تقليص عدد الوزارات و الاهتمام بالفعالية ، أخرج لنا في النهاية تركيبة كلاسيكية لا تترجم و لو جزئيا مستلزمات التغيير على مستوى ذات الحكومة ، بل الأدهى من ذلك أنه خلافا للدستور ، و نقضا لكل ما كان ينتقده الرئيس و حزبه زمن المعارضة المريحة ، لجأ إلى خلق منصب وزير دولة بدون حقيبة ، فمتى كان التغيير يتداخل مع منطق الإرضاء و تضخيم العناوين البروتوكولية الفارغة، على حساب الفعالية وترشيد المال العام ؟

هذا مجرد نموذج يغنيننا التوقف عن مسألة الوزراء المنتدبين غير المنصوص عليهم في الدستور . و حتى و إن اجتهد السيد رئيس الحكومة ومساعدوه في تبرير هذه الأمور ، علما أن التبرير أول علامات الإقرار بالخطأ ، فإنه لن يجد مسوغا للتخفيف من النكسة الكبرى التي مثلتها غياب النساء عن الحكومة إلا من سيدة يتيمة و في قطاع أبعد ما يكون عن القطاعات الاستراتيجية .

و عبثا سينتكر على مسامعنا القول بأن الأمر مسؤولية الأحزاب الأخرى التي لم تقترح أسماء نسائية من أجل الاستوزار .

هذا كلام ينطبق عليه القول المأثور " العذر أقبح من الزلة "

السيد رئيس الحكومة ، هل ستبدأون منذ الآن في تقاذف المسؤولية بين أحزابكم الأربعة ؟
هل بؤاكم المغاربة المرتبة الأولى في الانتخابات لتقولوا لهم منذ اليوم الأول ، إن المسؤولية ليست مسؤوليتكم بل مسؤولية الآخرين ؟

هل بهذا الأسلوب ستشتغلون على الملفات الكبرى و الإشكالات المعقدة للمغاربة ؟
إنها بكل تأكيد مقدمة فصيحة لما سيكون عليه الانسجام الحكومي ، اسمحو لي السيد الرئيس ، إنها بداية غير مطمئنة أن تتصلوا من المسؤولية منذ اليوم الأول بعدما لم تفوا بأول وعد في تشكيل حكومة بمقاييس التغيير .

و هي كذلك بداية مخيفة ، أقول مخيفة ، في ما يتصل بمنظوركم للمرأة ، بداية تؤكد مخاوف الديمقراطيين قبل النساء من المصير الذي تضررونه للمرأة ، و الذي يمحو كل التقدم الذي حققته على مر عشرات السنين من النضال جنبا إلى جنب مع كافة المكونات الديمقراطية لبلادنا .

إن المسألة - سيدي الرئيس - ليست شكلية فقط إن تغييب التمثيلية النسائية هو تغييب لما يقارب 17 مليوناً من المغاربة ، هو تغييب لقوة هائلة لن يتطور المجتمع و لا البلاد بدونها ، علماً أن الإنجازات التي تحققت في بلادنا ساهمت فيها المرأة بشكل حاسم

أنتم مسؤولون السيد رئيس الحكومة عن حكومتكم ، هذا ما جاء به الدستور الجديد ، لقد ولى زمن الوزير الأول الذي يختبئ وراء محدودية مسؤوليته ، وأصبحت رئاسة الحكومة مسؤولة كلياً عن الحكومة وعن عملها ، و بالتالي ما كان عليكم سوى أن تضعوا شروطاً للاستوزار تتضمن حصة محترمة للمرأة إن كنتم صادقين ، أما و أنكم لم تفعلوا ، فستبقى مسؤوليتكم ثابتة ، حتى و إن كان حزبكم وحده من اقترح إسماً نسائياً ، و ستبقى بالنسبة لرجال المستقبل، رئيس الحكومة الذي تعرض لاحتجاج نسائي في أول مثول له أمام البرلمان ، و هذا لن يشرفكم بنفس القدر الذي لا يطمئننا ، و بنفس القدر الذي أنتجت به حالة من الترقب و التخوف داخل نصف المجتمع لتضيفوا انشغالا جديدا كفا في غنى عنه .

و مما يعزز هذا الانشغال أنكم لا تذكرون المرأة في تصريحكم الحكومي إلا مقترنة بالأسرة ، وهذا كاف ليكشف حقيقة سريرتكم و نظرتكم الدونية و الاحتمالية لنصف المجتمع و كأننا أمام منظور "جديتي" التي لا ترى في المرأة إلا زوجة صالحة ، و أما حنوننا ، و طبخة ماهرة .

و حتى حين حاولتم طمأنة السيدات البرلمانيات في شأن المناصفة لم تجدوا غير دعوتهم إلى تصديق أقوالكم " أنتن تعرفن أنني صادق " و ما كنتم لتلجأوا لهذا الأسلوب اليائس في الإقناع لو أن تصريحكم تضمن و لو إشارة واحدة أو إجراء عملياً واحدا يخرجكم من هذه الورطة .

بالله عليكم السيد الرئيس ، هل هذه هي الإجابة على لحظة التغيير العارمة ، لحظة الربيع الديمقراطي ؟ حكومة بتركيبة كلاسيكية ، حكومة تجمع المتناقضات ، بين الاشتراكي ذي الجذور الشيوعية ، و بين من لا

يعترف بنصف المجتمع و يغرق في هذا الصدد في التقليد و التبخيس و ما بينهما ممن لا مع هذه و لا مع تلك . هل سنريح رهان التغيير الذي صوت المغاربة من أجله بحكومة تعجز حتى عن حفظ أول وثيقة لها لمدة 24 ساعة ؟

كيف يعقل أن يبشرنا رئيس الحكومة بالتنزيل الأمثل للدستور، و في نفس الوقت يعبر عن احتقار لمؤسسة ممثلي الأمة المغربية حين يطلع الصحافة على تصريحه الحكومي قبل إطلاع البرلمان ؟ إن الأمور ليست بالشكليات و التصريحات الرنانة ، بل بالعمل ، و قد أضفتم إلى سبفكم كأول رئيس حكومة يتعرض للاحتجاج في البرلمان سبقا آخر يتمثل في أول حكومة تعطي الأسبقية للجرائد على مؤسسة السلطة التشريعية .

و لسيادتكم واسع النظر

السيد الرئيس ،

السيد رئيس الحكومة ،

الساحة الوزراء ،

السيدة الوزيرة الوحيدة ،

الأخوات النائبات ، الإخوة النواب ،

لا أريد أن أطيل عليكم أكثر في رصد الجوانب الشكلية للحكومة ، و أود أن أمر مباشرة إلى مناقشة ما جاء في التصريح .

إن كل من تتبع التصريح الحكومي يمكنه الخروج بملاحظة أساس ، تتمثل في غياب أي منظور سياسي منسجم ، بل غياب أي بعد نسقي في التفكير . و غني عن القول في حالة كهذه أنه لا يمكن بناء أية استراتيجية على خواء سياسي ، مما يعطي التصريح طابع مقاطع مجمعة لا يربط بينها سوى هذه القدرة العجيبة على التعبير عن النوايا الحسنة دون تحديد للأهداف و للأولويات .

إن تدبير الشأن العام لا يمكن أن يكتسب النجاعة إلا إذ استند لرؤية شمولية تتمفصل فيها رؤى قطاعية و تتداخل في سياق من التكامل و التأثير و التأثير تلتقي موضوعيا و تلقائيا عند الأهداف الموسومة ، وهو ما لم نلمسه في التصريح الحكومي .

إن البعد السياسي الوحيد الواضح في التصريح بيندئ من خلال التركيز على الهوية و تبويها المرتبة الأولى مع الإمعان في بترها عن الصيغة الدستورية الأصلية و هذا يعني ما يعنيه ، إلى جانب الحرص على عدم إيراد الحداثنة و لو مرة واحدة في ما يقارب الـ 100 صفحة التي تشكل التصريح ، فضلا عن تهميش الحديث عن حقوق الإنسان الذي شكل المجال الأبرز لنضالات المغاربة طيلة سنوات ، ناهيك عن إسقاط كل ما يرتبط بها من موائيق دولية تمثل الحصانة الفعلية لحقوق الإنسان في العالم كله .

اسمحو لنا هنا أن نبرر تخوفنا العميق مما تضمرونه للبلاد و العباد ، إذ لا نفهم تجنب التصريح لإيراد كلمة الحداثنة و لو مرة واحدة سوى عداء واضح لهذا المفهوم ، و هذا ينسجم فعلا مع ما دأبتم عليه من هجوم و محاولات تشويه للحداثنة عبر إعطائها مضامين تقتصر دائما على جوانب أخلاقية و جنسية ، و

اسمحو لي أن أنحو هذا المنحى الصريح علما أن الحداثة كما حضرت دائما في فضاءاتنا لم تكن أكثر من مرادف للديمقراطية والعدالة و الحرية و المواطنة و الانفتاح و الإمساك بأسباب التقدم الذي لا يمكن لأمة إثبات ذاتها في عالم اليوم بدونه .

ألهذا الحد تخشون التقدم و الحرية و القيمة الجوهرية للمواطن و المواطنة ؟ و على كل حال لا يمكننا إلا أن نهنيئ الرفاق التقدميين و الحداثيين الذين توافقوا معكم داخل الحكومة على نقض الأساس الذي صنع مسار التغيير في المغرب و جنبه كوارث الدمار التي ألمت ببعض الأشخاص و لازلنا نطمئن أشقاء آخرين و عدا هذا المنحى السياسي التراجعي ، لا نعثر في التصريح على أي منظور سياسي قد يؤطر مسار التغيير في باقي المجالات التي على الحكومة مباشرتها .

و بإمكاننا هنا أن نقف بسهولة عند توزيع التصريح بين ثلاثة محاور اثنان حاضران و الثالث مغيب أو حاضر بالنفي .

المحور الأول الذي يمكن النظر إليه كديباجة أورده التصريح في صفحات مطولة ، و هو عبارة على التذكير بمضامين الدستور ، حيث قرأ علينا السيد رئيس الحكومة عشرات الجمل حول ما جاء في الدستور ، و كأنه يخبرنا بشيء جديد أو أن حكومة سيادته هي من ستصوغ الدستور ، و الحال أن الأمر منته ، و أن المغاربة صوتوا على الدستور و قضي الأمر ، و انتقل الحديث إلى التنزيل ، فما فائدة تحصيل الحاصل يا ترى ؟

ألم يكن الأجدر بالسيد الرئيس أن يقدم لنا الأجندة المفصلة حول تنزيل مضامين الدستور عوض إعادة سردها على مسامعنا ؟ ألم يكن المطلوب أن يقدم لنا الإطار العملي التفصيلي لعملية التنزيل بدل الاقتصار على التعبير عن النية في إخراج القوانين و المجالس ؟

هذا فيما يخص المحور الأول ، أما بالنسبة للمحور الثاني فقد توسع عنده التصريح في التأكيد صراحة أو ضمنا على نهج الاستمرارية في كافة المجالات ، في السياسة الاقتصادية ، في السياسة الاجتماعية ، و في الاستراتيجيات القطاعية وغيرها .

ولعل المتميز في هذه النقطة بالذات هو إقرار السيد رئيس الحكومة بالاستمرار في سياسة طالما رفضها وانتقدها، بل و سفهها و بنى خطابها الاستقطابي للمواطنين على نقضها، بل إن العلاقة التي ربطها هو وحزبه مع الرأي العام ارتكزت دائما على امتلاكه البديل لكل هذه السياسات، فأين هو هذا البديل اليوم سيدي الرئيس؟ أين هو البديل في السياسة الاقتصادية؟ في السياحة؟ في الفلاحة؟ في الطاقة؟ في محاربة الفقر؟ في تنمية العالم القروي و المناطق الجبلية؟ في الثقافة؟ أين هو بديلكم في حل إشكالية المقاصة؟ هل من خلال صندوق التضامن الذي جاءت به الحكومة السابقة في النسخة الأولى لمشروع قانون المالية الأخير؟ هل من خلال مشروع الدعم المباشر المشروط بالتعليم و الصحة الذي دشنته الحكومة السابقة منذ سنوات؟ ما هي أدوات التنمية التي جئتم بها؟ هل بصندوق التنمية القروية الذي ورثتموه من الحكومة السابقة؟.

كل الصناديق التمويلية التي جاءت في التصريح موجودة أصلا، هل يكفي تغيير أسماء بعضها لتوهموا الرأي العام أنكم أبدعتم جديدا؟.

أين هي إستراتيجيتكم لمعالجة اختلال الميزان التجاري وتضخم الفاتورة الطاقية و مخاطر تراجع عجز ميزان الأداءات .

هل تنتظرون أن يطل علينا ، لا قدر الله ، شبح التقويم الهيكلي لتستوعبوا مخاطر غياب التدبير الاستباقي ؟

أين هي السياسة المجالية والتعمير، وهل تأتون بجديد حين تتحدثون عن مدن جديدة؟.

أين هي إستراتيجيتكم لبناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة؟ .

أين هي استراتيجيتكم للتشغيل؟ هل من خلال صندوق دعم التشغيل الذي أنتت به الحكومة السابقة ؟ ألم يكن التشغيل وبطالة الخريجين وغير الخريجين حسان طروادة في معارضتكم للحكومات السابقة؟.

كيف تتحدثون اليوم عن تقليص نسبة البطالة لنقطة واحدة بما يعني أنكم تعترفون أن نسبة البطالة الحالية لا تتجاوز 9.1 في المائة في حين كنتم تصرخون السنة الماضية تحت هذه القبة وتتهمون الرقم بأنه كاذب؟ وتستهزئون به حين قال رئيس فريقكم الذي أصبح وزيرا بأن على الأوروبيين أن يأتوا للاشتغال عندنا؟.

هذا دون أن ندخل معكم في سجل الأرقام لأن تقليص نسبة البطالة إلى 8 في المائة تحتاج إلى مزيد من ألف منصب شغل سنويا.

لماذا لم تقولوا لنا كيف ستخلقون هذه المناصب؟ وفي أية قطاعات؟.

لماذا اكنفتم بالآليات التي اقترحتها الحكومة السابقة في مشروع قانون المالية الأخير فيما يخص دعم المقاولات المشغلة وتمويل التكوين وإعادة التكوين وغيرها من الإجراءات المعروفة؟.

نعم السيد رئيس الحكومة، أنتم الآن تكتشفون إلى أي حد تكون المعارضة سهلة، حين لا يكون هاجسها البناء، وتكتشفون إلى أي حد يسهل الرفض وتسهل الوعود الشعبوية، وإلى أي حد ينتصب الواقع محكا صعبا للخطاب السهل، وتكتشفون أن الواقع أصلب من الصخر، ويحتاج إلى عمل وعرق، وإلى رؤية، وإلى إجهاد العقل والنفس، وإلى الحنكة، ولا ينفع معه التغني بهوية على مقياس إيديولوجي معروف كما لا تنفع معه معاداة الحداثة والانفتاح والتقدم البشري.

وحتى نكون صادقين معكم، ولكن ليس بمثل صدقكم مع النساء في موضوع المناصفة، نشمن عاليا تأكيدكم على الحكامة ومحاربة الفساد، غير أن حسن الحكامة لا يتحقق بالإكثار من ترديدتها، ونفس الشيء بالنسبة لمحاربة الفساد.

وحتى تكون هناك حكامة ناجعة، مطلوب إنجاز إصلاحات تمس مختلف المجالات لأن الحكامة الجيدة أسلوب في التدبير لا يتأتى إلا بتوفير الآليات المناسبة وهي آليات تنبثق من مشاريع مغايرة لما هو قائم بالنسبة لكل قطاع من القطاعات، والحالة هذه فكل القطاعات الأساسية لم يرد في تصريحكم ما يدل على إصلاحات أو إعادة هيكلة أو استراتيجيات جديدة. وعليه نعتبر أن إطناب التصريح في التذكير بالحكامة الجيدة لم يبرح هو الآخر تعبيراً عن حسن النية دون النفاذ إلى الجوهر، أي كيف ستقومون بثورة في الحكامة وبأية آليات؟.

وفي نفس السياق ، سنكون أول المصنفين لكم والداعمين لخطواتكم وسنمنحكم أصواتنا كلما برهنتم على إبداع في آليات محاربة الفساد، وسيبقى ذلك في طي الغيب ما دام تصريحكم لم يقدم رومانة إجراءات وتدابير عملية في هذا الصدد، فهل تعتقدون بصدق أنكم بمجرد التركيز على المفتشيات العامة للوزارات ستصنعون المعجزات. إنكم بدون شك ستبتهرون لحجم العمليات الرقابية والتفتيشية التي تقوم بها هذه الأجهزة وغيرها، ومع ذلك فنحن أبعد ما نكون من الانتصار في منازلة الفساد، لأنه في هذه الحالة كذلك كنا ننتظر منكم أن تأتوا بإبداعات جديدة أما الاكتفاء بالمفتشيات فالأمر لا يحتاج إلى انتظار النتائج.

إن الخلاصة- سيدي الرئيس - هي أن الاستمرارية سيدة التصريح لدى حكومة التغيير، وهنا لا بد من مساءلتكم السيد رئيس الحكومة ، هل المواطنون الذين صوتوا لصالح حزبكم فعلوا ذلك من أجل الاستمرارية؟. ولسيادتكم مجدداً واسع النظر .

المحور الثالث والأخير في التصريح والذي اعتبرناه حاضرا بالنفي أي مغيبا، فيتعلق بعودكم الانتخابية الشهيرة التي تخليتكم عنها دون سابق إعلام، خاصة ما تعلق بالحد الأدنى للأجور الذي وعدتم برفعه إلى 3000 درهم، ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام التي حددتموها في 7 في المائة، و الحد الأدنى لمعاش المتقاعدين الذي التزمت برفعه إلى 1500 درهم.

لن نجادلكم السيد رئيس الحكومة في هذه الأمور لأنها لا تحتاج إلى جدال فقد نكتتم وعدكم و انتهى الأمر .

غير أن ما قد يكون مفيدا الوقوف عنده في هذا الشأن هو تمتلككم للمسؤولية السياسية. لقد كنتم من أكثر المنادين ضحيجا بتخليق الحياة السياسية، وهو هاجس عمل العديد من الفاعلين السياسيين، غير أنكم في امتحان المصادقية ما بين الانتخابات وما بعدها كنتم أكبر الراسبين. فأغلب البرامج الانتخابية الحزبية التزمت إلى هذا الحد أو ذاك بنوع من الواقعية وكانت الأرقام في مستويات بعيدة عن المبالغة باستثنائكم، ربما لأن رفضكم المنهجي المنتظم للانفتاح جعلكم لا تستوعبون شيئا تعرفه العامة والخاصة إسمه الظرفية الاقتصادية والمالية العالمية، وانعكاساتها في ظل الاقتصاد المعولم على المغرب الشيء الذي لا ييسر تفاوضا لدرجة الوعد بتحقيق نمو ب 7 في المائة.

ويبدو أنكم لا زلتم مصرين على تجاهل هذه الظرفية العالمية التي لم ترد إشارات إليها في تصريحكم علما أنه كان يفترض بها أن تكون عاملا محدد في رسم التصورات الاستراتيجية لسياسة الحكومة . كما أن تنافسية مقاولاتنا في وضع تراجع الطلب الخارجي مما يجعلنا معينين بدعمها ومواكبة صعوباتها، على الأقل لحماية مناصب الشغل، و درء مخاطر الاختلالات المؤدية إلى إغلاقها .

وما بين السياسة وفهم مكوناتها، وبين التراجع عن الوعود الانتخابية، ارتكبتم زلة أخرى حين بررتم التراجع بالطابع التوافقي للتصريح بين مكونات الحكومة، أي أنكم تقولون للمغاربة بأنكم نزلتم عند رغبة شركائكم في الحكومة الذين ربما لا يحبذون نموا اقتصاديا قويا ويعارضون تحسينا للأوضاع المادية للمواطنين.

ومع إشفافنا على الوضع الذي حشرتم فيه هذه المكونات التي عليها تبرير ما أوصقتموه بها من بوابة التوافق، لا يسعنا إلا أن نستغرب من أريحيتمكم في التنازل عن ما كان ليشكل مكتسبات كبرى للمغرب والمغاربة، فقط مراعاة لحلفائكم الذين يبدون أنهم يجذبون التراجع إلى الوراء.

ولنكن صريحين السيد رئيس الحكومة، إنكم بهذه التراجعات تسيئون إلى العمل السياسي في ظرف ما أحوجنا فيه إلى استعادة ثقة المواطنين في الأحزاب السياسية وفي الممارسة السياسية عموماً. كما تؤسسون لأزمة أخلاقية خطيرة، أنتم الذين تصبحون وتمسون على الوعظ والدعوة للتخليق، إذ لن نلوم المواطن إذا ما استهجن أو ذهب أبعد من ذلك حين سيبدو له أن المسألة ميكيفيلية في درجاتها القصوى، خطاب لاستدرار الأصوات الانتخابية وخطاب مناقض بعدها، وجه في الانتخابات ووجه آخر بعدها.

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السيدة الوزيرة الوحيدة

الساحة الوزراء

زميلاتي النائبات وزملائي النواب

هذا مجرد جزء من كل، ولقد لاحظتم أن مداخلتي لم تتحدث عن أرقام لأن تصريح الحكومة لم يتضمن أرقاماً، ولاحظتم أن المداخلة فرغت من الأجال لأن السيد رئيس الحكومة لم يقدم آجالاً، كما خلت مداخلتي من حديث عن استراتيجيات ومشاريع لأن التصريح خلا منها.

لهذا اخترنا في فريق التجمع الوطني للأحرار أن نتحدث عن تصريح لا عن برنامج، لأن ما قدمه السيد رئيس الحكومة ليس برنامجاً، وهذا ما سيجعلنا في مأزق حقيقي إذا ما نالت هذه الحكومة ثقة البرلمان، فعلى أي أساس سنراقب عمل الحكومة، هل سيق لبرلمان أن راقب نوايا الناس؟ هل نراقب الكلام الطيب، هل نراقب كلمة سوف وحرف "س"؟.

نعتقد صادقين أن الأمر في منتهى الجدية فالحلظة كما قلت في البداية لحظة تاريخية، تحتاج إلى قرارات تاريخية وإلى برنامج تاريخي وإلى حكومة قوية، مبدعة وخلاقة، لا إلى حكومة تعجز حتى عن ضمان الاحتفاظ بنسخة تصريحها مدة يوم واحد.

وضعية الشارع المغربي حساسة، في محيط إقليمي متفجر، وأخطر ما يمكن أن يواجه مجتمعا هو اليأس خاصة حين تضع شريحة من المواطنين ثقفتها في خطاب التغيير لتفاجأ بعد حين أن الحكومة ليس في جعبتها سوى أن تقتات على ما تبقى من مائدة الحكومة السابقة.

إن الوضع في حاجة إلى حكومة تنير الطريق لا إلى حكومة تحمل مصباحاً لا ينير.

إن المغاربة في حاجة إلى حكومة تعكس آمالهم وقبل ذلك تعكس صورتهم لا إلى حكومة الذكور وامرأة لرعاية الأسرة.

كم كنا نتمنى أن يكون خطابنا أكثر تفاؤلاً، ولكن المسؤولية تجعلنا واقعيين حتى وإن لم يكن للواقعية دائماً وجه جميل.

لذا نطالبكم السيد رئيس الحكومة ، و من هذا المنبر ، بأن تأتوا ببرنامج حكومي واضح المعالم والالتزامات ، برنامج يجيب على الانتظارات والتطلعات المشروعة للشعب المغربي ، برنامج يترجم وعودكم الانتخابية ، و التي تبوأتم على أساسها الصدارة في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وإذ نعبر على هذا النحو، فلأننا نسعى صادقين إلى أن تتجح هذه الحكومة، لأن في نجاحها نجاح للمغرب، ولأن الوضعية تتجاوز الحسابات الحزبية الضيقة، فالمصلحة العليا للوطن فوق أي اعتبار، ولا نعتقد أن من بيننا جميعا من سيرتاح إن أخلفنا موعدنا مع هذه اللحظة التاريخية.

وعليه، فإننا سننهج معارضة بناءة، معارضة لا تخلو من الصراحة المرة حين يلزم الأمر ذلك، ولا تخلو من شد أزر الحكومة ووضع يدنا في يدها كلما برهنت أنها في الطريق السليم.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير هذه البلاد التي لا نريد أن نرى فيها بعد اليوم من يدفعه اليأس لدرجة حرق الذات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته